جنوب غــرب ليبيا وتداعيات الهجرة غير الشرعية(إقليم فزان أنموذجا)

د.محمد محمد الأمين الخليل ــ كلية التربيةـ قسم الجغرافيا.
جامعة وادي الشاطئ
البريد الإلكتروني medelkhalil131@gmail.com

الملخّـــــص

تهـــدف هذه الدراســـة إلى الكشــف عن تداعيات الهجرة غير الشّــرعية على ليبيا كدولة عبــور مع التركيز على الجنوب الغربي باعتباره أهم بوابة من بين بوابات عدة، هذه الظاهرة وإن كانت ظاهرة عالمية فإنها نحت منحي خطيرا في ليبيا وشكلت مصدر قلق ليس للقائمين على سياسة البلد فقط بل للسكان كذلك، ومرد ذلك إلى الفوضى السياسية كإحدى العوامل المهمة والتي أدت بدورها إلى هشاشة في الأمن وعدم ضبط للحدود، الأمر الذي جعل من ليبيا دولة عبور سهلة الاختراق للوصول إلى الوجهة المنشودة، هذه المسألة مدعومة بعدم تجاوب الدول المصدرة للهجرة في افريقيا جنوب الصحراء خاصة وهي المصدر للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون جنوب غرب ليبيا. وهكذا فإن أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال مناقشتها لموضوع الهجرة غير الشرعية وتتبع مساراتها من مصادرها إلى نقاط نهايتها وما يترتب عنها من آثار أمنية واقتصادية واجتماعية حتي على دول العبور، وهذه المسألة هي ما جعل البلد يواجه تحديات كبيرة، خاصة بعدما تمكن المهربون من فهم الثغرات التي تمكنهم من ممارسة عملهم بكل سهولة، ومن أهم هذه الثغرات ذلك الانقسام على المستوى السياسي الذي طال أمد حله وانشغال القائمين على الأمر بحل هذا الموضوع، خلال تلك الفترة إذا نشطت موجات الهجرة غير الشرعية.

وخلاصة القول إن ظاهرة الهجرة تجعل بلدان العبور والاستقرار تواجه تحديات يتحتم معالجتها قبل أن تقود إلى ما هو أكبر من ذلك، خاصة إذا علمنا أن هجرة المهاجرين ليست إلا ترجمة لواقع صعب يعيشونه في بلدانهم الأصلية.

المقدمـــة

لقد تعرضت ليبيا كغيرها من بلدان شمال إفريقيا إلى موجات متتالية من الهجرة غير

الشرعية في الآونة الأخيرة أي خلال العشرين سنة الماضية، وإن كانت ليبيا ليست هي الوجهة النهائية؛ بل لم تكن أكثر من محطة من محطات العبور في نظر المهاجرين، ذلك إن المحطة النهائية بالنسبة لهم هي الشواطئ الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أي دول القارة الأوربية.

وبالنظر إلى الهجرة عموما نجد أنها ليست إلا تعبيرا من المهاجرين عن الرغبة في تحسين أوضاعهم بصرف النظر عن الدوافع الأخرى.

وتعتبر عملية تحركات السكان من بلدانهم الأصلية سواء فرادى أو جماعات دون اصطحاب هويات رسمية أو دون الحصول على تأشيرات دخول إلى البلدان التي يتطلب الدخول إليها ذلك بالهجرة غير الشرعية.

ولما كانت الهجرة غير الشرعية متعددة الأنواع ومختلفة في الأساليب فإنها تأخذ طابع التعقيد، ولذلك فإنها تطرح من القضايا والاشكالات ما يستدعي الدراسة وفق منظور علمي رصين، وذلك ما حاولنا الوقوف عليه من خلال هذه الدراسة، وإن كانت معوقات عديدة-كالتداخل في الأسباب والأبعاد- تجعل من دراستها أمرا صعبا، خاصة أنها نحت منحى آخر حتم إعادة النظر في العلاقات الدولية وفرضت تنظيما جديدا لهذه العلاقات وبالتالي إعادة تشكيل مشهد سياسي جديد له حساباته التي تختلف عن الحسابات السابقة التي أخلت الهجرة غير الشرعية بمسارها، خاصة بالنسبة للبلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فهي تمر بمسارات معقدة من الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى دول العبور في الشمال الافريقي التي تشكل مراكز إيواء شجعت على الهجرة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) وصولا إلى دول جنوب أوربا الغربية (مالطا، إسبانيا، إيطاليا) ومن ثم تكون الانطلاقة إلى وجهات أخرَ. ولئن كانت الهجرة كظاهرة قديمة في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا وغير محكومة بضوابط، تنطلق من المنطقة وتنتهي بالمطقة نفسها(البلدان المشار إليها) فإنها اليوم وبكم الاخلال بالضوابط التي تحكمها ساقا أخذت أبعادا أخري كظاهرة حديثة عابرة للقارات.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من هذا التأطير يمكن الخروج بإشكالية محورية لهذه الدراسة كما يلي:

إلى أي حد كان للهجرة غير الشرعية تداعيات على مناطق الجذب؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية المحورية بكل حيثياتها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالهجرة ؟
2- ماذا تعني الهجرة غير الشرعية؟
3- ماهي دوافع الهجرة غير الشرعية؟
4- ما هي التداعيات التي خلفتها الهجرة غير الشرعية على إقليم فزان؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة أساسا هو معرفة الأسباب الحقيقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بغية إيجاد أنجع السبل لمعالجتها وذلك انطلاقا من:

1- معرفة العوامل التي أدت إلى انتشار المهاجرين غير الشرعيين واندماجهم في المجتمع الليبي

2-تحديد الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا بمختلف أشكالها من تهريب للبشر والجريمة المنظمة وغيرها.

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1-الهجرة هي الانتقال من مكان الإقامة الأصلي إلى مكان آخر.

2- الهجرة غير الشرعية هي الانتقال من مكان الإقامة الأصلي إلى مكان آخر دون وثائق هوية أودون إذن من بلد الاستقبال.

3-تتلخص دوافع الهجرة غير الشرعية في سعي المهاجر إلى تحسين وضعه في المهجر.

4-أثرت الهجرة بشكل أو بآخر على إقليم فزان باعتباره منطقة عبور واستقرار في الوقت نفسه.

أهميـــــة الدّراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من الموضوعات التي أرقت العالم خلال العقدين الماضيين وهو موضوع الهجرة غير الشرعية لما لهذه الظاهرة من تداعيات على الاقتصاد والصحة والسياسة والمجتمع، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقطتين التاليتين:

1-أهمية البيانات والمعلومات التي تقدمها هذه الدراسة لصانعي القرار في ليبيا.

2-الوقوف على حجم الآثار التي يمكن أن تؤدي إليها ظاهرة الجرة غير الشرعية على بلدان الاستقبال.

منهجية الدراسة:

مهما اختلفت المناهج الدراسية فإن لكل موضوع منهجه الخاص الذي يتلاءم معه ولا تشكل هذه الدراسة نشازا عن هذه القاعدة، فالمنهج الذي يلائمها هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة ويحلل أبعادها، ولذلك تم اعتماد هذا المنهج.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود هذه الدراسة إلى نوعين من الحدود هما:

1-الحدود المكانية: والتي تشمل إقليم فزان (الخريطة رقم 1).

2- الحدود الزمنية: تقتصر على فترة إعداد هذه الدراسة أي 2024 .

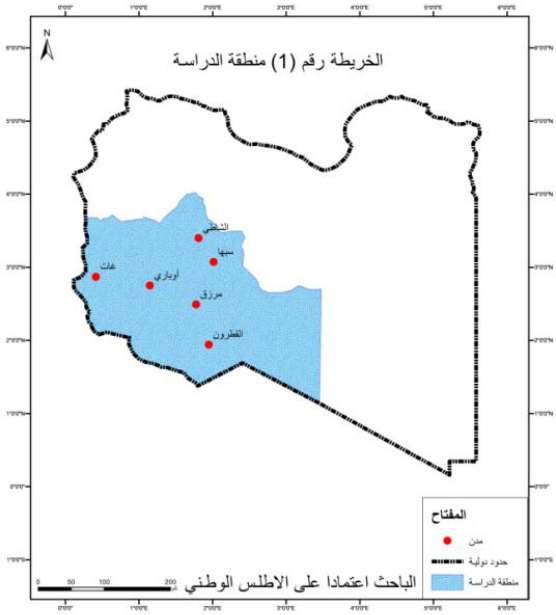

مقاربات مفاهيمية: الهجرة: المفهوم و الأنواع:

إن الهجرة كمفهوم يصعب تعريفه بحكم اختلاف نظرة الباحثين الذين تناولوه تبعا لخلفياتهم ودرجات التركيز على جوانب دون أخرى، بالإضافة إلى تغير وحدات الإطار كالزمن والمكان مثلا. فالمدة الزمنية التي يقضيها المسافر بعيدا عن وطنه

الأصلي قد تطول إلى درجة الهجرة وقد تكون نهائية أحيانا وقد تقصر إلى درجة لا تخرجها عن إطار السفر القصير والعودة.

ويجدر القول إنه ليس كل أنواع الانتقال يعتبر هجرة غير أن أقرب مقاربة تلك جاءت بها الأمم المتحدة «الهجرة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخري، وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة» (1) ، لكن هذا التعريف يهمل كثيرا من الحيثيات الأخرى أهمها المدة الزمنية التي يعتبر فيها المهاجر مهاجرا إذا انقضت عليه فترة خارج وطنه الأصلي. فالتاجر مثلا والبدوي والسائح ومن في حكمهم ليسوا مهاجرين، رغم أنهم دائمي التنقل ولذلك لابد من توفر بعض الصفات الأخرى حتى يمكن أن يتصف الشخص بصفة مهاجر.

ومهما يكن من أمر فإن الباحثين اختلفوا حول تعريف الهجرة من حيث ربطها بالزمن أساسا، وإن كانوا يجمعون على أنها هي انتقال البشر من مكان إلى آخر، ويمكن تعريفها عموما على النحو التالي:

***الهجـــرة:** تعرف الهجرة بأنها انتقال البشر من مكان إقامتهم الأصلية سواء فرادى أو جماعات إلى مكان آخر لزمن غير محدد وقد تنهي هذه الإقامة إلى إقامة دائمة وفقا للمقتضيات المتاحة في الموطن الجديد(2)

وتعد الهجرة من المتغيرات الثابتة في الجغرافيا السكانية والتي تؤثر تأثيرا كبيرا في حجم السكان وأنشطتهم الاقتصادية سواء تعلق الأمر بمنطقة الطرد أو منطقة الجذب.

***الهجـــرة غير الشرعية:** يقصد بالهجرة غير الشرعية انتقال الأفراد من وحدة سياسية (دولة) عابرين للحدود إلى دولة أخرى دون هويات سفر (جوازات سفر) أو دون تأشيرات (إذن بالدخول) إذا كان ذلك مطلوبا بين بلدهم وبلد الاستقبال. (3)

وغني عن القول إن هذا التأطير العام ترافقه بعض الإشكالات المرتبطة بالأبعاد الاصطلاحية فالهجرة مثلاMigration، وفق تعريف الأمم المتحدة لا تتعلق بغير المستقرين ذوي أماكن الإقامة الثابتة وبالتالي يقصى من المسألة المنتجعون والحجاج... والإشكال ذاته المتعلق بالهجرة كمصطلح أو كمفهوم ينطبق على كل من منطقتي الطرد والجذب، فالمفهوم الذي يدل علي المنطقة المهاجر عنها Emigration أو المهاجر إليها Immigration مازال عصيا على الاستخدام العربي-على الأقل- ذلك أن المهاجر عن المنطقة Emigrant ينعت بكثير من النعوت (النازح، المغترب، المرتحل...) وينعت المهاجر إليها Immigrant بنعوت مماثلة (الوافد،

الداخل...)، هذه النعوت إذاً أو المفاهيم مازالت لم تصل بعد إلى مستوى التداول المطلوب في الأوساط الأكاديمية العربية.

ويمكن أن تقسم الهجرة من الناحية الإجرائية إلي :

-هجرة داخلية Migration Interne ou Intérieure وتتم ضمن الحدود الوطنية للدولة.

-هجرة خارجية أو دولية Migration externe ou International وهي التي تتجاوز حدود البلد.

ويمكن أن تعرف الهجرة كذلك من خلال المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات ودليل السكان. فقد ورد في دليل السكان " الهجرة بصورة أدق هي الحركة عبر حدود معينة لغرض الإقامة " (4) ، أما في المعجم الديمغرافي Dictionnaire de démographie فإن الهجرة " شكل خاص من الحركة يدل في الوقت نفسه على انتقال الفرد وما ينجر عنه من تبدل في الإقامة، إضافة إلي الظاهرة المميزة لهذا النمط من الأحداث"(5) .

و في السياق ذاته فإن متغيرا جديدا دخل في السنوات الأخيرة عرف بالهجرة غير الشرعية والتي تعني: الهجرة خارج الأطر التنظيمية للدولة المرسِلة (منطقة الطرد) أو دولة العبـــور أو الدولة المستقبِلة للمهاجرين(منطقة الجذب). فمن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإن الاطار التنظيمي يتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة قانونية في البلاد. أما من وجهة نظر الدولة المرسِلة، فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية دون جواز سفر صالح أو وثائق سفر أو غير مستوفي الشروط الإدارية لمغادرة البلاد، إلا أن المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية/ قانونية (6)

دوافع الهجرة

تتعدد دوافع الهجرة وفقا لمقتضياتها الظرفية المحيطة بها، ولذلك فإن الجزم بالسبب الواحد قد لا يمكن الاطمئنان إليه في تحليل ظاهرة الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية التي لا تخضع في كثير من الأحيان لضوابط واضحة ومحددة.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المقاربة سوف تتحرك من خلال عنصرين يتمثل أولهما في تحليل الدوافع العامة ويرتبط الثاني بالدوافع المعلنة من لدن المهاجرين أنفسهم.

لكن فوق كل ذلك يمكن إجمال أسباب الهجرة في عدم ارتياح المهاجر لوضعه السابق في الموطن الأصلي

الدوافع العامة:

لقد خلصت كل الدراسات المتعلقة بالهجرة إلى أن أسباب الهجرة لا تخرج عن أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وإن كان العامل الاقتصادي هو العامل الأكثر حسما.

أ-الدوافـــــع الاقتصاديـــــة : تكاد معظم الآراء تجمع على أن الاختلال في التوازن بين الحجم السكني والموارد المتاحة في المنطقة تقلل من فرص العمل وبالتالي تشكل باعثا قويا على الهجرة. على اعتبار أن تلك الاختلالات ما هي إلا ترجمة مباشرة للعامل الاقتصادي الذي يبعث على استقرار السكان أو تنقلاتهم بحثا عن مصادر جديدة. وفي هذا الإطار يقول أحمد حمودة:« إن معظم الدراسات تؤكد أن الدوافع الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى من بين الدوافع المتعددة التي تعمل على دفع المهاجرين إلي الهجرة» (7) ، ولهذا السبب كانت التغيرات في النسق الاقتصادي الداخلي هي الموضوعات الأساسية التي دارت حولها النظريات التي تعالج دوافع الهجرة، مؤكدة على أن أية نظرية تفسيرية لدوافع الهجرة لا تشتمل على التغيرات الداخلية كآليات أساسية ليس لها أية قيمة علمية.

البطالة وفرص العمل:

تعتبر التفسيرات الأكثر وضوحا في ميدان دوافع الهجرة تلك المتصلة بالعمل وفرصه في مناطق الجذب أو الاستقطاب وقلتها في مناطق الطرد، لكن البحث عن العمل ليس إلا محصلا لعدد غير قليل من المقتضيات الاقتصادية خاصة ما يتصل منها بمستوي الخدمات والأنشطة والاستثمار، يضاف إلى ذلك دور الصناعات الناشئة في جذب اليد العاملة.

وفي هذا السياق فإن الاهتمام بعنصر بعينه من عناصر القطاعات الاقتصادية قد لا يكون واردا نتيجة لأن الهدف المنشود قد لا يكون محددا سلفا كذلك، بل تتحكم فيه ظروف سوق العمل في المناطق الجاذبة، ولذلك نجد أن كثيرا من المهاجرين لا يحتفظون بالضرورة بمهنتهم السابقة ولا حتى بالقطاعات التي كانوا ينتمون إليها.

ومن الأمور التي يجب التنبيه إليها أن انشغال الفرد في عمل ما في موطنه الأصلي لا يعني بالضرورة التخلي النهائي عن التفكير في الهجرة أو البحث عن عمل أفضل-

على الأصح- وفي ذات الوقت قد يكون العمل السابق موسمي ينتهي بنهاية ذلك الموسم، بل قد يكون ذلك العمل ما هو إلا شكل من أشكال البطالة وبالتالي نكون أمام بعد جديد يصعب معه التمييز بين العاطلين عن العمل فعلا والعاطلين عنه نظريا. ومن الملفت للانتباه أن البطالة عادة ما تتركز في كبريات المدن على اعتبار أن البحث عن العمل يتم عادة في أماكن احتمال وجوده انطلاقا من قاعدة البحث عن الشيء في مظانه.

وفي هذا السياق فإن دافع البطالة ودافع الأمل في الحصول على عمل اجتمعا لِيُكَوِّنَا رافداً من أهم روافد الهجرة و التي تبدأ في كثير من الأحيان بتلمس حل للبطالة في المراكز القريبة. وقد ينتقل الفرد إلى المحطة الأخيرة لأول مرة تبعا لقوة الدافع، وقد لا تتوقف رحلة البحث عن العمل في الزمن ولا في المكان.

ومن اللافت أن القطاع غير المصنف من أكثر القطاعات استقطابا للمهاجرين، على اعتبار أنه لا يتطلب خبرة ولا مهارة وربما لا يتطلب إجراءات رسمية، وهذا ما جعل أعدادا كبيرة من المهاجرين غير المهرة تتجه إليه ولو بصورة غير دائمة، الأمر الذي يمكن معه القول إن دَافِعَيْ البطالة والعمل دافعين متجددين.

الدوافع المعلنة من طرف المهاجرين

بالنظر إلى هذه الأسباب أو الدوافع نجد أن ظروف السكان في مختلف الجهات المصدرة للهجرة و ما يرافق تلك الظروف من دوافع مباشرة للمهاجرين جعلت بعض المناطق طاردة ومناطق أخرى جاذبة، ومع ذلك تتنوع الدوافع حسب ظروف وآمال كل مهاجر.

وسنعتمد في تحليل هذه النقطة على استطلاع ميداني عن الهجرة وأسبابها أعدت من قبل الباحث بتاريخ 2024/8/8.

الجدول رقم (1) دوافع الهجرة المعلنة من لدن المهاجرين إلى ليبيا

الجنسية	السبب	العدد	%
النيجر	البحث عن عمل	82	50,3
مالي	الالتحاق بقريب	15	9,2
تشاد	العلاج	13	7,9
بركينا فاسو	هلاك المواشي	13	7,9

غانا	مرافقة معيل	8	4,9
الكونغو الديمقراطية	الهروب من الاضطهاد	4	2,45
نيجيريا	العبور إلى اوربا	14	8,58
سنيغال	تعليم الأبناء	2	1,22
/	أخري	12	7,36
	المجموع	163	

العمل الميداني بتاريخ2024/8/8

إن النسبة الأكثر وضوحا هي نسبة الباحثين عن العمل (50,3%)، هذه النسبة قد تكون مبررة انطلاقا من نوعية العينة التي اقتصرت على ما يعرف بعمال اليومية، بينما تنخفض نسبة الدارسين إلى (1,22%). وفي السياق نفسه تغدو الدقة في الإجابة الناتجة عن منح فرصة للمستجوَبين لإضافة المزيد من العوامل أو الأسباب عاملا يساعد على اكتشاف التناقض، بحيث تتحول الأسباب الثانوية عند المستجوب أحيانا إلى أسباب رئيسية وقد يحدث العكس. وليس ذلك إلا لأن تحديد السبب الرئيسي في اللحظة الأولى قد يكون صعبا، وبالتالي فلا غرابة إذا تباينت النتائج. وللعنصر الزمني كذلك دور كبير في اختلاف النتائج، خاصة إذا ارتبط الأمر بحركة السكان وحجم العينة.

إجمالا يمكن القول إن نسبة الباحثين عن العمل تمثل الحلقة النهائية لكثير من الأسباب التي يمكن تلخيصها في انعدام سبل الرزق في الموطن الأصلي أو الرغبة في مستوي أفضل للدخل, وقد تترجم مستوي الرّيبَةِ الذي يصيب المهاجر المتعود على نمط إنتاج بعينه لا يجد مثيلا له في المهجر مما يجعله دائم البحث عن المفقود دون أن تكون مؤهلاته تمكنه من إيجاده. وقد عاش كل المهاجرين هذه الحالة بعدما فقدوا كل مقوماتهم الاقتصادية وانتقالهم إلى أوساط أخرى وهم بالتالي لا يملكون مؤهلات لولوج أسواق العمل في تلك الأوساط.

ومهما يكن فإن بعض الأسباب المعلنة قد لا تكون مقنعة تماما، ذلك أن نسبة 9,2% من العينة أعلنت أن سبب الهجرة هو الإتحاف بقريب ومن غير المستساغ أن تكون نسبة كبيرة بهذا الحجم قد انتقلت لزيارة قريب وأدى هذا الانتقال إلى الاستقرار في

النهاية. هذا النوع من الإجابات لم يكن إلا تفاديا لمستوى من الإحراج، إذ أن المهاجر لا يريد أن يصرح بأنه لجأ إلى أحد أقاربه الأقدم في المهجر، بل يريد إظهار نوع من الاستقلالية والتبرير المقبول من الناحية الاجتماعية.

تداعيات الهجرة غير الشرعية على إقليم فزان

لقد مثل ما عُرف بالربيع العربي وما ترتب عنه من سقوط للأنظمة السياسية التي كانت قائمة منعطفا هاما في مسار الهجرة غير الشرعية بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا لِمَا انجر عنه من الاختلال في الأمن، وليست ليبيا إلا بلدا من هذه البلدان التي اختل أمنها، إذ لم تعد هناك سيطرة على المنافذ البرية بين ليبيا وجيرانها فنشطت شبكات التهريب مستغلة الهشاشة الأمنية ولم يتم استثناء شيء من هذا التهريب، فتم تهريب الأسلحة والبشر والمخدرات والمومسات وغيرها.

الجدول رقم (2) منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين

الدولة	النيجر	نيجيريا	مالي	غانة	السودان	تشاد	بركينا فاسو	أريتيريا
منفذ العبور	القطرون	القطرون	القطرون+غات عبر الجزائر	الطرون	الكفرة	القطرون	القطرون+غات عبر الجزائر	الكفرة

المصدر: جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في براك الشاطئ

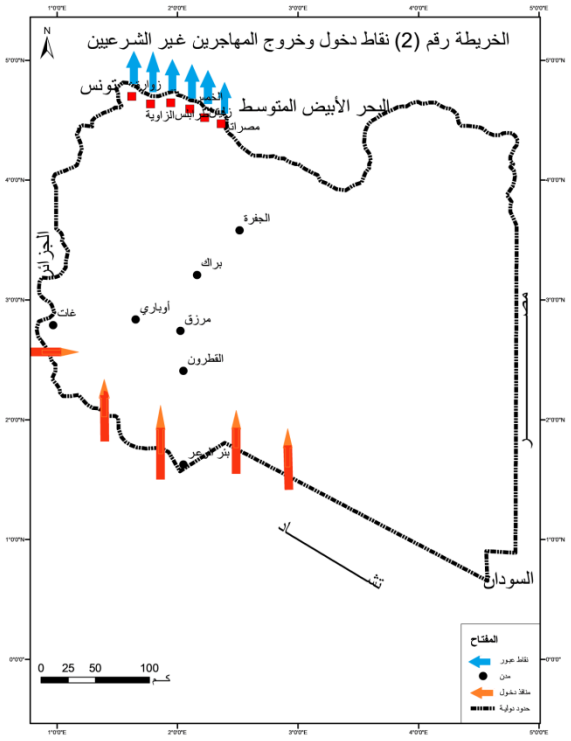

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

لم تكن ليبيا إلا منطقة عبور بشهادة المهاجرين أنفسهم في كثير من الحالات، هذه المسألة تزيد بطبيعة الحال من المخاطر على البلد طالما أن المهاجر عابر لا يهمه الطريقة التي يتحصل بها على الأموال (السرقة، المغالطة، الاتجار الممنوع...) لأنه لا ينوى الاستقرار وبالتالي لا يحافظ على مصالح معينة، وما شجع هذا الاتجاه هو عدم تطبيق قوانين الهجرة أو تفعيلها على الأصح وتعزز ذلك بعدم إحكام الرقابة على الحدود البرية الجنوبية، بالرغم من صدور قانون سنة 2010 يوضح من هو المهاجر غير الشرعي « يعد مهاجر غير شرعي كل من دخل الأراضي الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى» (مصباح، 2022، ص 12).

الجدول رقم (3) أعداد المهاجرين في مركز إيواء براك الشاطئ وجنسياتهم

الدولة	العدد	%	ذكور	%	إناث	%
النيجر	329	33,77	223	28,7	106	53,8
نيجيريا	123	12,62	92	11,84	31	15,73
مالي	92	9,44	74	9,52	18	9,13
غانا	14	1,43	6	0,77	8	4,06
السودان	212	21,76	210	27,02	2	1,01
تشاد	119	12,21	101	12,99	18	9,13
بوركينا فاسو	3	0,3	3	0,38	0	0
أريتيريا	82	8,41	68	8,75	14	7,1
المجموع	974	100	777		197	

المصدر: جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في براك الشاطئ

الشكل رقم (1) أعداد المهاجرين وجنسياتهم في مركز إيواء براك الشاطي

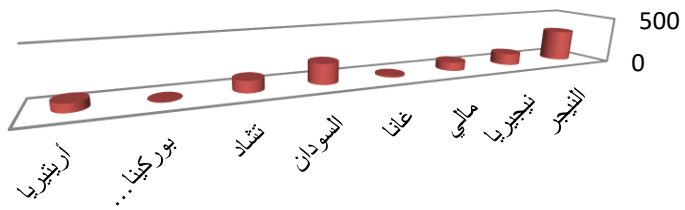

المصدر: أرقام الجدول رقم 5

بالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول والشكل المرافق له نلاحظ أن نسبة المهاجرين من النيجر تحتل الترتيب الأول بواقع 329 مهاجرا وهو ما يمثل نسبة 33,77% من مجموع المهاجرين في مركز إيواء براك الشاطي، ومرد ذلك ربما لعاملين أحدهما هشاشة الوضع الاقتصادي في النيجر إلى درجة تجعل المواطن يبحث عن مخرج للخروج لأي جهة كانت حتي ولو كان لا يملك مؤهلات ولا وثائق سفر أما العامل الثاني وهو العامل الحاسم هو قرب المسافة وانفاض تكاليف السفر الذي قد يكون أحيانا بالمجان إذ لا يتطلب أكثر من سد الرمق من المؤونة والصعود في الصندوق الخلفي لشاحنة غير آبه بمخاطر الطريق الصحراوي الطويل للوصول إلى منطقة القطرون ومن ثم يتوزعون على باقي مناطق الجنوب(أوباري، سبها، الشاطي...)، إذاً منطقة الدخول الرسمية بالنسبة للنيجر هي القطرون انطلاقا من أغاديس (Agades)

تليها السودان 212 مهاجرا غير شرعي بنسبة 21,76% من مجموع المحتجزين في المركز ويرجع ارفاع نسبة السودانيين إلى الهروب من الحرب الدائرة في البلد من جهة وإلى المسافة من جهة أخرى، وتتفاوت نسب بقية الدول مابين 12,62-0,3% لكل من نيجيريا وبوركينا فاسو على التالي.

الملاحظ أن نيجيريا وغانا من أكثر المهاجرين خطورة وأكثرهم متاجرة بالممنوعات، ذلك أن هدفهم هو العبور إلى أوربا عبر ليبيا ولذلك يلجؤون إلى أسرع السبل لجني المال لتحقيق أهدافهم.

وفي سياق مكافحة الهجرة غير الشرعية أنشأت الدولة مراكز لإيواء وتجميع المهاجرين إلى حين ترحيلهم، ففي إقليم فزان توجد خمسة مراكز في كل من غات، أوباري، سبها، القطرون، براك على أن تم اختيار أوباري إدارة مركزية لهذه المراكز.

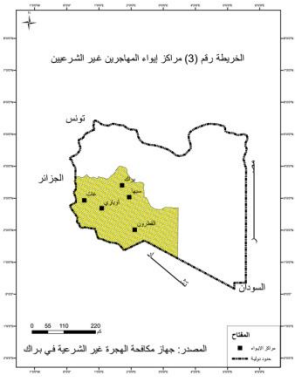

من هنا يمكن أن نميز بين مستويات من التداعيات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية مركزين على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على النحو التالي:

1-التداعيات الاجتماعية: يتباين تأثير المهاجرين غير الشرعيين على الجنوب الليبي، ذلك أنها محطة نهائية بالنسبة لبعضهم (النيجر، بعض السودانيين) ومحطة عبور بالنسبة للبعض الآخر(نيجيريا، غانا) وبالتالي هي بلد استقرار وعبور في الوقت ذاته، فمعظم المهاجرين غير الشرعيين يصلون إلى ليبيا ميممين أجههم شطر الدول الأوربية المطلة على المتوسط من الشمال (مالطا، إسبانيا، إيطاليا) (Troin, 2023, p 24) وهكذا فإن أثر المهاجرين غير الشرعيين على السكان المحليين يتلخص في التغير في الحجم السكاني والنوع والثقافة والأنشطة الممارسة.

ولفهم التداعيات الجوهــرية من الناحية الاجتماعية يمكن الاستناد إلى الدراسات والمسوح التي قامت بها الإدارات العامة للجوازات في مناطق مختلفة من الجنوب الليبي، ففي إقليم فزان مثلا نجد أن حوالي 204 حالات زواج من مهاجرين غير شرعيين من جنسيات إفريقية من أصل 14855 هم الذين تمكنت الإدارات من حصرهم فعلا لا يحملون هويات (إدارة الجوازات، براك) وهو ما يمثل نحو 1,37%، إذا استمرت عملية الاندماج الاجتماعي بهذه الوتيرة قد يؤول الأمر في النهاية إلى إفراغ المنطقة من سكانها الأصليين ليحل محلهم آخرون جدد.

وفي السياق ذاته فإن الهجرة بصرف النظر عن شكلها (شرعية، غير شرعية) إذا كانت دائمة يترتب عنها تغير كامل في المنظومة القيمية والأخلاقية على النحو التالي :

*-**عادات المجتمع وتقاليده :** لكل مجتمع منظومة من العادات والتقاليد تحدد هوته إلى حد بعيد ولذلك لا يحق لأحد المساس بها ولا تغييرها لكنها تتغير بل تستبدل كليا بعادات أخري إذا حصل اندماج مع المهاجرين بشكل يتجاوز الحدود بحيث تطغي عادات هؤلاء المهاجرين وتحل الثقافة الجديدة محل الثقافة القديمة كالانتحار مثلا والتعاطي وغيرها.

*- **إشكالية الهويـــة :** تطرح إشكالية الهوية تراجعا في القيم وذلك ما حصل في معظم المناطق الجنوبية من ليبيا خاصة المناطق الملاصقة لبلدان الجوار كما هو الحال في مرزق مثلا والقطرون المدينتين المتاخمتين لكل من تشاد والنيجر، وإن كان هذا التأثير متفاوتا بحيث يطغي أثر الثقافة التشادية بحكم الروابط العرقية وروابط المصاهرة، فانهارت القيم وحل محلها البحث عن الكسب بأي وسيلة (Lavalle;2022; p342) فأي وسيلة يمكن بها الحصول على مال فثم شرع الله بالنسبة لهم.

*- **تجارة البشـــر:** من أخطر الظواهر الناتجة عن الهجرة غير الشرعية ظاهرة الاتجار بالبشر، وذلك من قبل عصابات لا تقيم للإنسان ولا الانسانية وزنا، وتختلف مستويات تجارة البشر هذه من اختطاف ومساومة من أجل اطلاق الصراح واستغلال جنسي ومتاجرة بالأعضاء وتهريب المخدرات...

الجدول رقم (4) الأنشطة الممارسة من قبل المهاجرين والامراض الشائعة

الدولة	الأنشطة الممارسة	الأمراض الشائعة بين المهاجرين
النيجر	الأعمال الحرة(اليومية)	الالتهابات الصدرية
نيجيريا	تجارة المخدرات+المِسَاسْ	الايدز+ الايبولا
مالي	خدمات الورش والصيانة	الملاريا وأنواع من الحمي
غانا	تجارة المخدرات+ المِسَاسْ	الايدز + الملاريا
السودان	النجارة+ميكانيكا السيارات	الملاريا
تشاد	التهريب	الأمراض الجلدية+ أنواع من الحمي
بوركينا فاسو	الخياطة+ أعمال الورش	السل وأمراض أخرى
أريتيريا	التجارة المتنقلة	التهاب السحايا وأمراض أخرى

المصدر: جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

التداعيات الاقتصادية:

تمــر الدولة الليبية في الآونة الأخيرة بأزمة اقتصادية حادة عصفت بكل التوقعات في تحقيق آمال الشعب وأضرت بالعديد من المشروعات التنموية التي طانت مبرمجة وأقصت التطلع لبناء دولة عصرية متكاملة الخدمات وإذا كان لهذه الأزمة الاقتصادية العديد من الأسباب فإن أحد اهم أسبابها هو تفاقم مشكلة دخول مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من البلدان المجاورة وخاصة الدول افريقيا ما وراء الصحراء وإن كانت أهدافهم متفاوتة بين التفكير في الإقامة والعمل ثم العودة إلى بلدانهم (النيجر) وبين من يعتبر ليبيا محطة عبور مؤقتة إلى أوربا ،هذه الفئة تعول بشكل كبير على شبكات التهريب سواء عن طريق البر أو البحر وهو الأمر الذي أخل بالتوازن الأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي. على أية حال يمكن تلخيص أهم التداعيات الاقتصادية التي خلقها المهاجرون غير الشرعيين في النقاط التالية:

1-**استنزاف المياه :** من المعلوم أن معظم المهاجرين غير الشرعيين ليست لديهم مؤهلات تمكنهم من دخول سوق العمل من أبواب أخري ولا خبرة لهم وبالتالي لم يبق أمامهم سوي الاعمال اليدوية البسيطة، ومن هذه الأعمال غسيل السيارات مثلا أو الأفرشة وهذه تستنزف المخزون المائي بشكل كبير حاصة في ظل عدم مراعاة ترشيد المياه

2-**تجارة المواد المدعومة :** لقد تم التوصل إلى أن كثيرا من المهاجرين يمارسون تجارة المواد الغذائية ومواد النظافة والسلع المدعومة بشكل عام بما في ذلك الوقود (البنزين)، إذ يشترونها بأسعار ميسرة مدعومة ثم يهربونها عبر مسالك التهريب

لبيعها في بقاع أخري بأرباح كبيرة، وباسمرار هذه العملية تم استنزاف هذه المواد بشكل كبير.

3- **التزوير**: لقد ضبطت مصالح الأمن في المنطقة العديد من عمليات التزوير المتعلقة بالعملات والوثائق بحث أصبحت تشكل إدارات وأسواق عملات موازية شكلت ضررا كبيرا على الاقتصاد الوطني مثل سابقاتها.

4- **المصانع الوهمية**: بالإضافة للتداعيات السابقة تم ضبط مصانع كثيرة خاصة للخمور والمواد المسكرة بما فيه الحبوب وخلطات أخري مسكرة يتم توزيعها في الخفاء.

5- إرباك المشهد العام : بحكم الجرائم التي يرتكبها المهجرون غير الشرعيين ارتبك المشهد بكل حيثياته (سياسي، اقتصادي، اجتماعي...) الأمر الذي حتم إعادة الحسابات وحتي التفكير في إعادة العلاقات الدولية.

هذه السلبيات أو الآثار تتعزز بتستر المواطنين على الكثير من هؤلاء خاصة العاملون في المنازل أو المزارع أو غيرها، إذاً لا يوجد تعاون بين المواطنين والأجهزة المختصة في هذا الموضوع. (استطلاعات ميدانية).

الخلاصة والاستنتاجات :

بعد دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على إقليم فزان وتتبع مساراتها من خلال الاستطلاعات الميدانية والاسترشاد بالمقابلات التي أجريت مع الجهات المختصة أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

1-تدفق تيارات من المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا بشكل مخيف، الأمر الذي أربك المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

2- من الملاحظ أن كثيرا من المهاجرين خرجوا من ديارهم حذر الموت ومنهم من خرج يبحث عن سبيل للرزق الذي انعدم أمامه في بلده الأصلي.

3- نتج عن الهجرة غير الشرعية جملة من التداعيات منها ماي تعلق بالبلد الاصلي (البلد المرسل)، تمثل ذلك في إفراغ هذا البلد من القوى العاملة النشطة. ومنها ما يتعلق ببلد الاستقبال، فمن جهة توفرت يد عاملة رخيصة حتي وإن كانت غير ماهرة ومن جهة ثانية شكل المهاجرون عبء على المرافق العامة وانهكوا ميزانية الدولة.

4-نتيجة لعدوانية بعض المهاجرين فإن أمن وسلامة الجهات المختصة في خطر شديد.

التوصيات:

انطلاقا من النتائـــج السابقة التي تم التوصل إليها من خـــلال هذه الدراسة يمكن أن توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

1- محاربة شبكات التهريب وتجار البشر وذلك بتكثيف الرقابة على الحدود والمنافذ البرية.

2- التوعية المستمرة للمواطنين بخطر هذه الظاهرة عن طريق الحملات التوعوية والمنشورات والملصقات في الأماكن العامة.

3- دعم العناصر الأمنية المشرفة على عمليات تجميع المهاجرين وترحيلهم، ذلك أنهم عرضة للكثير من المخاطر الأمنية والصحية إذْ أن بعض هؤلاء المهاجرين عدوانيين إلى حد بعيد بعض الآخر مصاب بأمراض معدية خطيرة.

4-إعطاء إقليم فزان والجنوب بشكل عام عناية خاصة وذلك بخلق أقطاب تنموية تعمل على تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية لأنه إذا استمر الأمر على هذا النحو سيحل سكان جدد محل السكان الأصليين وقد يقود ذلك إلى المطالبة بانفصال الإقليم وقيام دولة أخرى كما حصل في السودان.

الهوامـــــــــش:

1- ســيدي عبد الله ولد محبوبي، الهجرات الدّاخلية والتنمية في موريتانيا: الثنائي الحرج، انواكشوط، 1997ص : 17.

2-Pierre George, Migration et crime, Université de Toures, France 2021p132

3- المحبوبي، 1996، ص : 213

4- مكتب مرجع السكان، دليل السكان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1980.،ص57

5- Roland Pressat, Dictionnaire de démographie, presses universitaire de France,1979p118

6- (Question»https://www.nccpimandtip.gov.eg تمت زيارة الموقع 2024/8/2 الساعة 11 ص.

7- أحمد حمودة، الهجرة من الريف إلي المدن الأردنية وآثارها علي التنمية (مختارات من بحوث ندوة تونس 1988.،ص 139)،

وغيرها من المصـــادر والمراجـــع التي استعان الباحث :

-علي مصباح علي عمر، الهجرة الغير نظامية أسبابها وآثارها، مجلة الأستاذ، العدد 23، 2022.

-Conf@youth.gov.ly

-Dominique Lavalle; Trafic d'êtres Humains; Publications de Université de Strasbourg;2022

-Jean François Troin. En libye le calvaire des ,migrations et refugies. Université de Tours. Annale de géographie. Janvier 2023

10- https://wikipedia.org

-Question»https://www.nccpimandtip.gov.eg